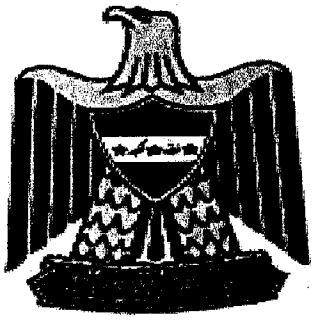

بيان جهمورية العراق

في

مؤتمر الامم المتحدة

المعني بإستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه

يدلي به

الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

السفير د. حامد البياتـــي

2006/6/27

السيد الرئيس...

بـــدايـــة اسمحوا لي ان اتقدم لكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً لمؤتمر الامم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجـــار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة من جميع جوانبـــه ومكافحتـــه والقضاء عليه، وانني على ثقة ان رئاستكم الحكيمة وخبراتكم المتميزة ستقودنا في هذا المؤتمر الى الخروج بنتائج هامة تحظى بقبول جميع الاطراف وتمكننا مـــن تحقيق تقدم في طريق التخلص من اثار هذه التجارة.

كما اسمحوا لي ان أوكد دعم وفدي الى البيان الذي القاه مندوب الجزائـــر نيابة عن الدول الاعضاء في الجامعة العربية.

ان برنامج العمل الذي تبنته الدول بعد مفاوضات صعبة عكـــس توافـــق للآراء بين وجهات نظر ومصالح متنوعة، والواجب ان يكون تركيز المؤتمر على مدى التقدم المحرز في تطبيق هذا البرنامج واظهار نقاط الضعف والمعوقات التي واجهت التطبيق الكامل لبنوده ومعالجتها، حيث ان البرنامج هو بدايـــة الطريـــق ويجب ان يكون هدفنا هو كيفية تطبيقه وتحقيق الاهداف المنشودة منه.

ان الستراتيجيات الاقليمية والوطنية لمكافحة الفقر من شأنها تأمين تطبيـــق فعال لخطة عمل الامم المتحدة في مكافحة الاتجار بالاسلحة الصغيرة والاســـلحة الخفيفة، ويجب الاشارة الى هذه التجارة في خطط العمل الهادفة الى تطوير البنية التحتية للمجتمعات، ومعالجة الارتباط بين هذه التجارة والاستخدام غير المشروع للثروات الطبيعية في مناطق النزاعات، والتشديد على انخراط المنظمـــات غيـــر الحكومية في نشر برامج التوعية ونشر ثقافة السلام في المجتمع وضرورة اشراك البرلمانات وعن طريقها الشعوب في التعرف على مخاطر الاتجار غير المشروع واثاره السلبية على المجتمعات.

ان واجب معالجة هذه المسألة يقع على عاتق المجتمع الدولي من خلال تقديم العون المالي والتقني للمناطق الاكثر تضرراً من هذه التجارة غير المشروعة حيث ينتهي المطاف بالكثير من هذه الاسلحة الى هذه المناطق، ومساعدتها على انجاح العملية السياسية من خلال بناء القدرات في مجالات تشمل سن القوانين واللوائح المناسبة وجمع المعلومات وادارة مخزونات الاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة وضمان امنها وطرق تدمير الفائض عن الحاجة منها والقديم والذي لا يمكن تأمين خزنه من الاسلحة. بالاضافة الى تخمينات الحاجة الفعلية، والمساعدات الفنية في مجال خزن الاسلحة وادارة مخازنها بطريقة امينة ودورات مكثفة في مجال الاسلحة النارية وطرق تعقبها وتحديد مصادرها. وكذلك كفالة التمويل اللازم لبرامج نزع السلاح والتسريح واعادة التأهيل في المجتمع المدني ضماناً لنجاح عملية السلام برمتها وخاصة في المناطق الخارجة من النزاعات.

تشكل الاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة عصب الحياة بالنسبة للارهابيين لسهولة نقلها وحملها واستخدامها، وان الحكومات هي المسؤول الاول عن منع الاتجار غير المشروع بها، وعليها ان تكثف الجهود لايجاد الحلول الناجعة لاستئصالها من خلال التعاون والتنسيق المستمرين بين مجلس الامن والجمعية العامة مع ملاحظة ان يكون عمل مجلس الامن مكملاً لعمل الجمعية العامة، وتكثيف الجهود بين الدول ثنائياً واقليمياً من خلال تبادل المعلومات والخبرات والرقابة الصارمة على الحدود لمنع الارهابيين من الحصول عليها واستخدامها في تهديد الامن الداخلي، وفي الوقت نفسه فان حكومتي تؤكد على الحق الاساسي في الدفاع عن النفس بصفة فردية او جماعية وفقاً لاحكام المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة وحق جميع الشعوب في تقرير المصير.

السيد الرئيس...

في الوقت الذي نقدر حجم تأثير الاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة على المجتمعات وندرك ان ظاهرة الاتجار غير المشروع بها تؤدي الى زيادة امد وحدة الصراعات المسلحة، الا اننا نشدد على الاولويات المتمثلة في تقوية جهود نزع الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل وعدم انتشارها اضافة الى الاسلحة التقليدية لمواجهة التهديدات والتحديات الجديدة والمتمثلة في محاولة الارهابيين الحصول عليها.

ان الاتجار بالاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة واستخدامها تشكلان مشكلة يومية لشعب العراق، اذ ان اعمال السلب والنهب لمخازن السلاح والاعتدة للجيش المنحل بعد سقوط النظام الدكتاتوري في العراق في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ وما سبقها من توزيع الاف القطع من هذه الاسلحة في انحاء البلد من قبل ذلك النظام بدون اي وعي لمخاطر هذه الاسلحة وتاثيرها على امن واستقرار البلاد، كل هذا ادى الى توافر هذه الاسلحة للعناصر الارهابية والمتمردة ومكنتها من الحصول عليها بسهولة واستخدامها في زعزعة الامن والاستقرار وتهديد السلم الاهلي وازهاق ارواح الاف الابرياء وترويع النساء والاطفال والشيوخ.

لقد بيّن برنامج العمل بان الاتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة والخفيفة يشكل احد العوامل الرئيسية التي تغذي الإرهاب، لذلك سعت حكومتي لرصد هذه الظاهرة والعمل على محاربتها والقضاء عليها بإتخاذ جملة من الإجراءات الوطنية التي تنسجم مع العناصر التي دعى لتنفيذها برنامج العمل، حيث انها دمرت كميات كبيرة من الاسلحة المصادرة او المستولى عليها، كما انها تسعى الى ان تكون حيازة هذه الاسلحة محصورة في يد قوات الامن الوطنية ورهناً بالانظمة الدستورية والقانونية التي تحدد المعايير والاجراءات الملائمة لادارة وأمن المخزونات من هذه الاسلحة.

ان حكومة العراق تشدد على الرقابة الصارمة على انتاج هذه الاسلحة والمتاجرة بها بحيث يسهل تعقبها والحيلولة دون تحويل مسارات الاتجار بها الى الجماعات الارهابية المسلحة من خلال الاستخدام الامثل لشهادات المستعمل النهائي، وفي هذا الصدد نشيد بالجهود الاستثنائية التي بذلها فريق الامم المتحدة العامل خلال دوراته الموضوعية الثلاث والتي تكللت بإعتماد الجمعية العامة للصك الدولي للتعرف على الاسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، وتجدر الاشارة هنا الى ان الصك الدولي تضمن تعريف واضح لمفهوم الاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة لهذا فان وفدي يشدد على عدم اعطاء اهمية خاصة لاحد هذه الاسلحة دون غيره.

السيد الرئيس...

ختاماً ان وفدي يدعم جهود الامم المتحدة وكافة المنظمات الدولية المعنية، اضافة الى المبادرات الدولية والاقليمية في تعزيز تنفيذ برنامج العمل وتقديم المساعدة الى الدول في تنفيذها لهذا البرنامج، اضافة الى التعاون البناء مع الدول المجاورة للعراق من اجل القضاء على هذه الظاهرة.

شكراً سيد الرئيس